



**Tikrit Journal of Administrative
and Economic Sciences**

مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية

EISSN: 3006-9149

PISSN: 1813-1719



The impact of strong and effective governance on government size in a group of developing countries for the period (2003-2022)

Ahmed Ibrahim Mohammad Alkhafaje*

Technical College of Management/Northern Technical University-Mosul

Keywords:

Institutional quality, government size, generalized mean of moments (GMM).

ARTICLE INFO

Article history:

Received 24 Mar. 2025
Received in revised form 07 Apr. 2025
Accepted 13 Apr. 2025
Available online 30 Sep. 2025

©2023 THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE
UNDER THE CC BY LICENSE

<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>



***Corresponding author:**

Ahmed Ibrahim Mohammad Alkhafaje

Technical College of Management/Northern
Technical University-Mosul



Abstract: This research aims, in its theoretical framework, to identify the theoretical frameworks of government size and institutional quality, in addition to the reference review that addresses the nature of the relationship between good and strong wisdom and government size and explaining the mechanism of influence between them. As for its quantitative aspect, the research aimed to measure the impact of strong and effective institutions on government size for a group of countries represented by (40) developing countries during the time period (2003-2022). By using the EViews-13 software, dynamic analysis was used, represented by the Generalized Method of Moment (GMM) system capabilities. The research reached a set of conclusions, the most important of which are: The corruption control index has an inverse and significant effect, meaning that increasing the corruption control index by one point will lead to a decrease in the government size index by (-0.527) points. This is consistent with the essence of economic theory, as the more corruption is controlled and reduced in these countries through the policies adopted by these governments, this will be reflected in a decrease in the size of the government. The political stability index has an inverse and significant effect, meaning that an increase in the political stability index by one point will lead to a decrease in the government size index by (-0.365) points. These two indicators are the most clearly influential of the six governance indicators on the size of the government.

اثر الحوكمة القوية والفعالة في حجم الحكومة لمجموعة من البلدان النامية للمدة (2003-2022)

أحمد إبراهيم محمد الخفاجي

الكلية التقنية الإدارية/ الجامعة التقنية الشمالية-الموصل

المستخلص

يهدف هذا البحث في إطاره النظري إلى التعرف على الأطر النظرية لحجم الحكومة والجودة المؤسسية، فضلاً عن الاستعراض المرجعي الذي يتناول طبيعة العلاقة بين الحوكمة الجيدة والقوية وحجم الحكومة وبيان آلية التأثير بينهما، أما في جانبه الكمي فقد هدف البحث إلى قياس أثر المؤسسات القوية والفعالة في حجم الحكومة ولمجموعة من البلدان تمثلت بـ (40) بلد نامي خلال المدة الزمنية (2003-2022)، وبوساطة برمجية (EViews-13) تم استخدام التحليل الديناميكي والمتمثل بمقدرات نظام العزوم المعممة ("Generalized Method of Moment "GMM") توصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات، أهمها: إن لمؤشر السيطرة على الفساد أثر عكسي ومعنوي، بمعنى أن زيادة مؤشر السيطرة على الفساد بمقدار نقطة وأحدة سيؤدي إلى انخفاض مؤشر حجم الحكومة بمقدار (-0.527) نقطة. وهذا يتطابق مع جوهر النظرية الاقتصادية، إذ كلما تم السيطرة على الفساد وتقليصه في هذه البلدان عبر السياسات التي تتخذها هذه الحكومات سينعكس هذا على انخفاض حجم الحكومة. ولمؤشر الاستقرار السياسي أثر عكسي ومعنوي، بمعنى أن زيادة مؤشر الاستقرار السياسي بمقدار نقطة وأحدة سيؤدي إلى انخفاض مؤشر حجم الحكومة بمقدار (-0.365) نقطة. إذ إن هذين المؤشران هما الأكثر وضوحاً من بين مؤشرات الحوكمة الستة تأثيراً على حجم الحكومة.

الكلمات المفتاحية: جودة المؤسسات، حجم الحكومة، نظام العزوم المعممة (GMM).

اولاً. المقدمة

أخذت الحوكمة الجيدة تلقى اهتماماً من قبل بلدان العالم النامي في الآونة الأخيرة، بل البعض منها قطع شوطاً كبيراً في مجال بناء الحوكمة الفعالة، كونها تساهم في تحسين الأداء الاقتصادي إلى جانب السياسات الاقتصادية المعتمدة من قبل الحكومات. من هنا الحوكمة الجيدة لها دوراً بالغ الأهمية في النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، عبر ما تمارسه الحوكمة الفاعلة من دور فعال في ضبط وتوجيه النشاط الاقتصادي، وتوفير بنية قانونية وتشريعية تكافح قنوات الفساد والأعمال التي تضر بالاقتصاد. وأخذ موضوع الحوكمة الفعالة حيزاً كبيراً في معظم البلدان المتقدمة والمتطورة اقتصادياً، كونها تمثل البنية الملائمة لتحفيز النمو الاقتصادي، على عكس البلدان المتخلفة مؤسسياً، وتسعى معظم الحكومات على اختلاف درجة تطورها الاقتصادية والنمو الاقتصادي إلى زيادة الانفاق بأشكاله كافة وعلى مجمل القطاعات الاقتصادية للتأثير على التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي. فالانفاق المالي المعبر عن حجم الحكومة من شأنه أن يحدث أثراً سلبية وخطيرة على الاقتصاد وبالخصوص القطاع الخاص، وذلك من خلال ازاحة الاستثمار الخاص مما يتسبب بإعاقة النمو الاقتصادي. كما إن العجز المالي من الممكن أن يجعل الأسواق غير فعالة وغير قادرة على العمل بشكل سليم عبر تشويه مستوى الأسعار وأسعار الصرف. وتنص فرضية البحث على أن الحوكمة عبر مؤشرات الستة لها تأثير على حجم الحكومة في البلدان المختارة أو لبعض منها، مما يعني أن الحوكمة الجيدة تقلل من الآثار

السلبية لحجم الحكومة. مما تقدم أعلاه يحاول هذا البحث بيان مدى أثر الحوكمة في التأثير على حجم الحكومة، وتقليص الآثار السيئة المرافقة لاتساع حجم الحكومة في الاقتصاد. غالبية الأبحاث تناولت موضوع الحوكمة على النمو والاقتصادي وكذلك اليات التأثير والعلاقة السببية إلا أن القليل منها تطرق إلى مدى تأثير الحوكمة الفعالة في حجم الحكومة متمثلة بالإنفاق العام وحجم الدين العام والضرائب.

وقد تم تقسيم البحث على مبحثين، تناول الأول منه الإطار النظري لمفاهيم حجم الحكومة والحوكمة والمؤسسات والاستعراض المرجعي، أما المبحث الثاني فتناول الإطار الكمي أو القياسي وكذلك الاستنتاجات والمقترحات.

ثانياً. مراجعة الادبيات النظرية والتجريبية

1. مفهوم حجم الحكومة: إن حجم الحكومة هو أحد أكثر المناقشات الجوهرية في الاقتصادات المفتوحة

وفي أي اقتصاد من الممكن أن تلعب الحكومات دوراً مهماً في انتاج السلع والخدمات للمجتمع، وتوجيه الانفاق كما تؤدي أدوار أخرى مثل الدفاع وتعزيز الأمن وإنشاء طرق النقل والبنية التحتية في الاقتصاد وتحارب الفساد. كما إنها تنقل الدخل الى الفقراء عبر تحصيل الضرائب من الاغنياء واعادة توزيعها لصالح الفقراء، وتنظيم النشاط الاقتصادي (Mujahid et al, 2022: 19).

إذ يمكن أن ينظر إلى حجم الحكومة كونه يتعلق بمقدار السلطة التي تمتلكها الحكومة في توجيه الأنشطة والموارد المتاحة، وذلك لتسيير وإدارة شؤون المجتمع والدولة. كما يشير هذا المصطلح إلى ذلك الحجم الذي تشغله الحكومات في الاقتصاد، بما في ذلك تدخل الدولة في القطاع الخاص فضلاً عما تنفقه الدولة على القطاع العام وتحصيل الضرائب واعادة توزيع الدخل.

وتعرف الحكومة بأنها هيئة تتبع الدولة وتتخذ القرارات العامة التي تخص الدولة وكذلك النتائج المحتملة. أو هي تلك المؤسسة التي تنقل التوجيهات للمجتمع على اختلاف وسائلها والتي تساهم في صنع القرارات، وتمارس سلطتها المعتادة ضمن صلاحياتها (الريكاني، 2023: 41).

كما تعرف أيضاً بأنه "مجموع ما تنفقه الحكومة في الاقتصاد المحلي، بما في ذلك الانفاق على السلع والخدمات والانفاق على الرواتب والحماية الاجتماعية والانفاق الرأسمالي للحكومة، أو هو النطاق الذي تتدخل فيه الدولة في المجتمع والاقتصاد على حد سواء، وكذلك عدد الموظفين واجمالي الوظائف المرتبطة بنشاط الحكومة (سعيد، 2023: 4).

ويعرف (Afonso, & Jalles, 2019) حجم الحكومة بأنه اجمالي ما تنفقه الدولة بالنسبة للنتائج المحلي الاجمالي للبلد، ويشتمل على الدفاع والأمن القومي والادارة العامة، والنفقات على التعليم والصحة والبنية التحتية للبلد (Afonso, et.al Jalles, 2019: 309).

ويستخدم مفهوم حجم الحكومة لقياس نطاق وحجم اعمال الحكومة في الدولة، وهذا يتضمن مجموعة من المؤشرات التي توضح إلى حجم الحكومة الاجمالي، كأنفاق الحكومات على خدمات الأمن والدفاع، والوظائف الحكومية، ومدى تدخل الحكومة وتنظيمها للاقتصاد والمجتمع، ويتكون مؤشر حجم الحكومة من خمسة مؤشرات هي (الاستهلاك الحكومي، والاستثمار الحكومي، والتحويلات والمساعدات الحكومية، هذا فضلاً عن ملكية الدولة للموجودات، وأعلى معدل حدي للضريبة) وهذه المقاييس ينشرها معهد فرايزر (Fraser Institute) وتتراوح قيمة المؤشر من (0-10)، إذ يشير الـ (0) إلى حجم حكومة أكبر، بينما (10) يشير إلى حجم حكومة أصغر، أي إن هذا المقياس يقيس مدى صغر حجم الحكومة (سعيد، 2023: 6).

2. **مفهوم الحوكمة:** إن الحوكمة الجيدة مهمة، فقد اثبتت الدراسات التجريبية التي تناولت العوامل المؤثرة على النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية أن الحوكمة القوية تعمل على تعزيز النمو وتحد من الأنشطة الضارة للحكومات، الحوكمة تساعد الحكومات على أن تكون فعالة، ومن ثم تنشأ اطاراً يساعد ويشجع المبادرة والابداع، وكذلك تمكين وتعزيز المشاريع الخاصة، وتوجيه الانفاق العام والموارد نحو الاتجاهات التي تعزز النمو المستدام، وكذلك النمو لصالح الفقراء. وقد يتخذ المسؤولون ايضاً قرارات تتعلق بالإنفاق العام ودعم التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي.

ومن المرجح أن تقيد الحوكمة الجيدة من الإنفاق غير النافع، وقد تزدهر الحكومات الضعيفة على هذا الإنفاق. وعلى هذا فإن جزء من الإنفاق الحكومي قد تخلف تأثيرات مختلفة للغاية على النمو الاقتصادي اعتماداً على فعالية الحكومة وقوة مؤسساتها (James, 2011: 319).

تعددت المفاهيم التي تهتم بمفهوم الحوكمة والتي تختلف باختلاف وجهات النظر التي ينظر من خلالها إليه، فهذا المفهوم يعكس كل الأهداف والوسائل اللازمة لتحقيق تلك الأهداف في الوحدة الاقتصادية (Adday, 2024: 238)

إن الحوكمة هي قوانين أو قواعد ومعايير رسمية وغير رسمية تحكم الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وحسب تعريف صندوق النقد الدولي، تشغل المؤسسات طيف واسع لتشمل قوانين أو كيانات تنظيمية فعلية أو أجهزة إجرائية أو اطر تنظيمية، وتوفر الحوكمة الفعالة للمجتمعات والأسواق لكي تعمل فيها. ويمكن أن تسهم الحوكمة في تسهيل التبادل والإنتاج وعمليات السوق. وأظهرت الدراسات بأن جودة الحوكمة تؤثر بقوة على النمو وإن المؤسسات صعبة التغيير. رغم أن المؤسسات تقوم بأداء وظائف متشابهة عبر المجتمعات ولكن الشكل الذي تأخذه في القيام بذلك يختلف اختلاف كبير بين بلد وآخر. وإن الجودة المؤسسية بعدها الأداة التي توجه عمل الاقتصاد من خلال توفير البنية المناسبة والهدف منها تعظيم المنافع وتدنية التكاليف في الاقتصاد، يعرف نورث (North) المؤسسات بأنها: "مجموعة من الاجراءات والقواعد والقوانين المصممة لتقييد سلوك الأفراد لتعظيم المنافع الاقتصادية. أو هي كما يعرفها "يلدريم" العادات التي تفرض قيوداً على افعالنا عبر القواعد والقوانين والتشريعات والتي توجهنا للتصرف الصحيح (Abubakar, 2020: 5).

وبمفهوم آخر هي القيود التي وضعها الانسان والتي تنظم التفاعل الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، ويمكن أن تصنف المؤسسات إلى مؤسسات رسمية ومؤسسات غير رسمية، فالمؤسسات الرسمية تشمل (القوانين والتشريعات والدساتير)، بينما المؤسسات غير الرسمية تشمل (الاعراف والتقاليد الاجتماعية) (Siyakiya, 2017: 5).

3. الاستعراض المرجعي:

أ. **دراسة (Sobhee, 2010)** والموسومة "هل يساهم تحسين الجودة المؤسسية في تقليص حجم الحكومة منطقة افريقيا جنوب الصحراء الكبرى"، توضح هذه الدراسة مدى قدرة جودة المؤسسات الأفضل في المساعدة على تقليص حجم الانفاق الحكومي والضبط المالي، ومن ثم تقليص حجم الحكومة، شملت الدراسة (42) بلد وللمدة من (2000-2006)، باستخدام مؤشرات الحوكمة كمتغيرات مفسرة التي اعتمدها (كوفمان وآخرون)، وحجم الحكومة (الانفاق الحكومي) كمتغير معتمد، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية، وهي أن ثلاثة من مؤشرات تطور المؤسسات تؤدي إلى تضخم حجم الانفاق الحكومي، وهي كل من عدم الاستقرار السياسي، وسيادة القانون، والسيطرة على الفساد، كما إن التمثيل السياسي غير الصحيح يؤدي إلى انفاق دون المستوى الأمثل، وإن

الإصلاحات الرامية إلى تحسين جودة المؤسسات في هذه المجالات من شأنها أن تؤدي إلى انكماش الإنفاق العام. وقد تكون هناك حاجة إلى تغييرات دستورية محددة لتعزيز جودة المؤسسات، وترشيد الإنفاق العام وكذلك خطط الحكومات الانفاقية. ومن شأن مثل هذه الإصلاحات أن تساعد في إعادة ترتيب تركيبة واتجاه الإنفاق العام في هذه البلدان وهو مناط بتحسين جودة المؤسسات ومن بين النتائج الرئيسية، تبين أن مكافحة الفساد تشكل متغيراً بالغ الأهمية له أكبر تأثير على حجم الإنفاق العام. ويوضح هذا المتغير أن الفساد يساهم بقوة في زيادة حجم الحكومة.

ب.دراسة (Khan, 2020) الموسومة "العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي: هل يمكن أن تؤدي الجودة المؤسسية إلى اصلاح النتائج"، بالاعتماد على بيانات من 113 دولة متقدمة ونامية للمدة من (1980-2015) باستخدام طريقة المربعات الصغرى، ونموذج التأثيرات الثابتة، تؤكد النتائج التجريبية للبحث وجود علاقة بين الجودة المؤسسية بين حجم القطاع العام ونمو الناتج. وبالنسبة للمؤسسات غير الفعالة والضعيفة سيكون لها تأثير سلبي على حجم الحكومة.

وإن النتائج التي توصل إليها البحث أن هناك بعض الآثار السياسية المهمة لأنها تسهم في مناقشة الحجم الأمثل للحكومة، وكيف يختلف وفقاً لمستوى الجودة المؤسسية في بلد ما. وتشير هذه النتائج إلى أن القضايا المتعلقة بالعواقب المترتبة على حجم الحكومة على الرفاهية لا يمكن تسويتها في فراغ. فالحجم الكبير للحكومة لا يقلل من الرفاهية إلا إذا تم استخدام أموال الحكومة بشكل غير فعال بسبب المؤسسات الضعيفة في البلد. وتشير هذه النتائج إلى أن الكفاءة في استخدام الإنفاق الحكومي على تعزيز النمو، إذ تعد المؤسسات الأفضل شرطاً مسبقاً لضمان الاستخدام الفعال للإنفاق العام في تحقيق الفوائد الاقتصادية في الأمد البعيد. ومع ذلك فإن رداءة جودة الحكم تميل إلى تقويض قدرة السلطات المالية على تمويل الأنشطة الإنتاجية بكفاءة. وبما أن التأثيرات المفيدة للنفقات العامة على الدخل لا يتم تجربتها إلا بمجرد وصول جودة الحكم إلى عتبات معينة، فيتعين على صناع السياسات التركيز على تحسين جودة الحكم) مثل تعزيز سيادة القانون، وضمان استقرار الحكومة، وتحسين جودة البيروقراطية، والتخفيف من الفساد (من أجل تجربة تأثيرات النمو المرغوبة للنفقات الحكومية، وكيفية تقنين النفقات العامة للدولة.

ج.دراسة (Mehmood, 2021) والموسومة "الجودة المؤسسية على مستوى الدولة والدين العام: الأدلة التجريبية من باكستان"، تناول البحث أثر الجودة المؤسسية على الدين العام وحجم الحكومة والإنفاق العام، للمدة من (1996-2018)، واستخدمت الدراسة الدين العام كمتغير معتمد ومؤشرات الحوكمة كمتغيرات مفسرة. وباستخدام طريقة المربعات الصغرى، توصلت الدراسة إلى أن ضعف المؤسسات يشكل خطراً على الحكومة من خلال السوق لأنه يشير إلى حالة غير صحية تزيد من حجم الدين العام على الحكومة، وكذلك يؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي واتساع حجم الحكومة، كما توصلت الدراسة إلى أن المؤسسات القوية تؤدي إلى ضبط السوق وتوفير البيئة المناسبة للاقتصاد، وتحسين شفافية السوق المالية، كما من خلالها يتم تقليل الدين العام وضغط الإنفاق الحكومي، كما ينبغي للدول أن تغير هيكل الإنفاق لديها من هيكل معرض للفساد إلى هيكل يمكن الإشراف عليه وإدارته وتنفيذه بطريقة أكثر فعالية، مما يؤدي بالتالي إلى إدارة أفضل للدين العام. وينبغي أن تعمل تخصيصات الإنفاق الحكومي واستخدام الأموال العامة نحو تحقيق هدف تحسين رفاهية الناس. ويمكن أيضاً معالجة سوء الإدارة المرتبط بالدين العام من خلال التخفيف من حدة الاقتصاد الموازي في البلاد. وذلك لأن التهرب الضريبي من جانب القطاع الخاص يؤدي إلى انخفاض العائدات الضريبية،

مما يؤدي بدوره إلى انخفاض الإيرادات العامة ومن ثم سيتسبب بعجز مالي. وعبر خفض الإنفاق الحكومي وتنفيذ سياسة مالية صارمة، سوف تتمكن باكستان من استعادة توازن ميزانيتها وخفض ديونها العامة. ويمكن تحقيق مثل هذه السياسة، بما في ذلك تحسين وتعزيز جودة الحكم والمؤسسات العامة، والذي يشكل تدخلات سياسية عاجلة لبلد مثل باكستان.

د. **دراسة (Nupur Nirola et.al Sohini Sahu, 2018) الموسومة "التأثير التفاعلي لجودة الحكومة وجودة المؤسسات على الاقتصاد- النمو ادلة من ولايات الهند"**، تبحث هذه الورقة تأثير حجم الحكومة على النمو الاقتصادي، كما تم دراسة تأثير الجودة المؤسسية على حجم الحكومة والنمو الاقتصادي، أجريت الدراسة على 23 ولاية في الهند للمدة (2005-2024)، وباستخدام طريقة المربعات الصغرى (GMM)، ونموذج الأثر الثابت، باستخدام إجمالي الإنفاق الحكومي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي كمتغير معبر عن حجم الحكومة، وجودة المؤسسات معبراً عن بمؤشرات الحكومة المعروفة لكوفمان 1993. إذ توصلت النتائج إلى أن حجم الحكومة كلما اتسع أصبح ضاراً على النمو الاقتصادي، وهذا التأثير السلبي يرتبط بالمؤسسات الضعيفة الحاكمة في الاقتصاد، وقد سجلت الولايات التي تتمتع بمؤسسات أفضل تأثيراً سلبياً أقل على النمو الاقتصادي، كما إن خفض الإنفاق الحكومي وتقليص حجم الحكومة كانت آثاره أفضل على الاقتصاد. وإن على الدولة تقليل حجم الحكومة وخفض الإنفاق والعمل على الارتقاء بالمؤسسات وضمان جودتها.

هـ. **دراسة (Anto'nio Afonso, Joao Tovar Jalles, 2015) والموسومة "الاداء الاقتصادي وحجم الحكومة وجودة المؤسسات"**، تدرس هذه الورقة إذا ما كان الإفراط في تدخل الحكومة أمراً جيداً أو سيئاً على الأداء الاقتصادي، وذلك من خلال ارتباطها بالمؤسسات. يتناول البحث 140 بلد للمدة (1970-2010)، وباعتماد على طريقة الـ (GMM)، وتوصلت الدراسة إلى نتائج من أبرزها الأثر السلبي لحجم الحكومة على الناتج، وإن الأثر الضار لحجم الحكومة على النشاط الاقتصادي يكون أقوى كلما انخفضت جودة المؤسسات، ويزاد الأثر الإيجابي لجودة المؤسسات كلما انخفض وتقلص حجم الحكومة.

و. **دراسة (James L. Butkiewicz & Halit Yanikkaya, 2011) والموسومة "المؤسسات وتأثير الإنفاق الحكومي على النمو"**، تتناول هذه الدراسة تأثير الإنفاق الحكومي على النمو، مع التركيز على كيفية تأثير المؤسسات الفعالة على حجم الإنفاق الحكومي وحجم الحكومة، وقد تناولت الدراسة أكثر من 100 لمجموعة من الدول، لفترتي من الزمن العينة الأولى من (1970-1999)، وفي العينة الثانية (1990-2004)، واعتمدت الدراسة على الطريقة القياسية (SUR)، واعتمدت نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كمتغير معتمد، والمتغيرات المفسرة الإنفاق الحكومي ورأس المال البشري، ومؤشرات تطور المؤسسات معبراً عنها بمؤشرات (كوفمان 2007)، وتوصلت الدراسة إلى نتائج من أهمها أن إجمالي الإنفاق له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي وهذا يحصل في البلدان المتقدمة والقوية مؤسسياً، وهذا يعود إلى فعالية الحكومة وتأثيره على كفاءة الإنفاق الحكومي. أن كل 1% من الإنفاق الحكومي يقلل نسبة النمو بنسبة 0,1% في البلدان النامية التي تعاني من مؤسسات ضعيفة أو غير فعالة، أي إن الحكومات التي تمتلك مؤسسات فعالة وقوية تنفق بطرق تعزز النمو أو على الأقل لا تعيقه.

ز. **دراسة (Kunawotor, Mark; Ahiabor, Godson; Yobo, Eric, 2024) والموسومة "حجم الحكومة والجودة المؤسسية والنمو الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية في افريقيا"**، تركز هذه

الدراسة على 52 دولة أفريقية للمدة (2000-2018)، وباستخدام طريقة القياسية (GMM) طريقة المربعات الصغرى المعممة، المتغير المعتمد في الدراسة هو (متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي)، والمتغيرات المفسرة هي (رأس المال البشري، التضخم، والنمو السكاني، المؤسسات)، وتظهر النتائج أن حجم الحكومة الكبير يضر بالرفاهية الاقتصادية من خلال زيادة الانفاق وحجم الوظائف العامة، في حين يعمل التحسن في جودة المؤسسات على تعزيز الرفاهية الاقتصادية. وعندما يتفاعل حجم الحكومة مع جودة المؤسسات، تظهر النتيجة تأثيراً إيجابياً على الرفاهية الاقتصادية مما يدل على التآزر والتكامل. وبعبارة أخرى، تعمل جودة المؤسسات القوية على مواجهة الآثار السلبية لحجم الحكومة الكبير على الرفاهية الاقتصادية، وكذلك الحد من الانفاق على القنوات التي لا فائدة منها. ويظهر التقدير أن حجم الحكومة هو الحد الذي لا ينبغي تجاوزه حتى تؤثر جودة المؤسسات بشكل إيجابي على الرفاهية الاقتصادية. وهذه النتائج قوية في ظل سيناريوهات مختلفة عندما يتم تغيير متغير النتيجة وجودة المؤسسات. إن القيمة الأساسية المضافة لهذه الدراسة هي أنها تؤكد على أهمية الجودة المؤسسية في استكمال حجم الحكومة لتحقيق نتائج اقتصادية إيجابية في أفريقيا. تظهر النتيجة أن حجم الحكومة له تأثير سلبي على الرفاهية الاقتصادية، في حين أن جودة المؤسسات لها تأثير إيجابي على الرفاهية الاقتصادية.

إن الاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية هو من خلال طريقة الربط بين حجم الحكومة الحوكمة الجيدة، كذلك من خلال المدة الزمنية التي اعتمدتها الدراسة وكذلك البلدان المختارة، والأهم من ذلك النموذج القياسي المعتمد إذ إن أغلب الدراسات السابقة اعتمدت نموذج (panel data)، في حين اعتمدت هذه الدراسة على نموذج التحليل الديناميكي والمتمثل بمقدرات نظام العزوم المعممة ("Generalized Method of Moment "GMM")، والذي يتلائم مع هذا النوع من البيانات والدراسات.

ثالثاً. المنهجية والبيانات:

1. **توصيف نموذج البحث:** يتم في هذه الخطوة تعريف وتحديد متغيرات البحث التي سيتضمنها النموذج القياسي، وعليه فإن الشكل الدالي للنموذج ستكون بالشكل الآتي:

$$Y = F(X_1, X_2, X_3, X_4, X_5, X_6) \dots\dots\dots(1)$$

إذ إن:

Y : المتغير المعتمد، والمتمثل بمؤشر حجم الحكومة؛ والذي يمثل واحداً من خمسة مقاييس تشكل مؤشر الحرية الاقتصادية في العالم (Economic Freedom of The Fraser Institute) والذي ينشره معهد فرايزر (Fraser Institute)، إذ يتشكل مؤشر حجم الحكومة من أربعة مكونات متساوية الوزن، وهي (الاستهلاك الحكومي، التحويلات والإعانات، المؤسسات الحكومية والاستثمار وأعلى معدل حدي للضريبة) وقد تم تصميم هذه المكونات الأربعة لقياس جميع الجوانب الرئيسية للحكومة. ويتراوح مؤشر حجم الحكومة من (0-10)، إذ تشير (0) إلى حجم حكومة أكبر، أما (10) فتشير إلى حجم حكومة أصغر، بمعنى آخر فإن المؤشر يقيس مدى حجم الحكومة.

أما المتغيرات المستقلة، فقد تم التعبير عنها بمؤشرات الحوكمة الستة والتي تم استخدامها من قبل البنك الدولي، إذ تتراوح قيمة هذه المؤشرات بين (2.5+ و 2.5-) وهذه المؤشرات هي:

X_1 : مؤشر السيطرة على الفساد.

X_2 : مؤشر فاعلية الحكومة.

X_3 : مؤشر الاستقرار السياسي.

X_4 : مؤشر الجودة التنظيمية.

X_5 : مؤشر سيادة القانون.

X_6 : مؤشر الصوت والعدالة.

بالنسبة للحدود الزمانية للدراسة، فقد اعتمدت الدراسة على بيانات سلاسل زمنية مداها (20) سنة للمدة (2003-2022).

أما بالنسبة للحدود المكانية، فقد اعتمدت الدراسة على اختيار مجموعة من البلدان النامية والمتمثلة بـ (40) بلد وهي (الجزائر، أنغوليا، أذربيجان، البحرين، بلاروسيا، بوركينا فاسو، بروندي، كمبوديا، الكامرون، تشاد، الصين، مصر، إستونيا، أثيوبيا، الجابون، إيران، العراق، الأردن، كازاخستان، الكويت، لاوس، ليبيا، مالي، موريشيوس، موزنبيق، ميانمار، نيكاراغوا، النيجر، عمان، قطر، روسيا، راوندا، السعودية، السودان، طاجاكستان، الإمارات، فنزويلا، فيتنام، اليمن وأخيراً زيمبابوي) وحسب تصنيف البنك الدولي.

2. **أنموذج البحث المستخدم في القياس:** تعد مقدرات نظام العزوم المعممة (GMM) طريقة شبه معلمتية لا تشترط توزيعاً معيناً لحد الخطأ إذ تستخدم مع أي توزيع ممكن لحد الخطأ، ويمكن استخدامها سواء أكانت العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير المعتمد مشخصة بشكل تام أو فوق المشخصة، فليس بالضرورة أن تكون هناك قيمة وحيدة للمعلمت المقدر، إذ إن هذه الطريقة تستخدم للحصول على أفضل تقدير لهذه المعلمت أو على الأقل عل تقدير جيد لها، كما تستخدم مع النماذج الحركية إذ يترابط حد الخطأ ذاتياً، وأخيراً استقلالية حد الخطأ عن بقية المتغيرات المستقلة. وتتميز هذه طريقة بمجموعة من المزايا، لعل من أهمها ما يأتي (Greene, 2012: 496-511):

- أ. صممت هذه الطريقة من أجل القيام بعملية التقدير عندما يكون عدد المقاطع العرضية أكبر من المدة الزمنية للدراسة ($N > T$).
- ب. تستخدم هذه الطريقة عندما يكون هناك ارتباط خطي بين متغيرات الدراسة فضلاً عن وجود مشكلة عدم ثبات التباين داخل البلد وليس بين البلدان.
- ج. تستخدم هذه الطريقة في حالة وجود متغير معتمد يتسم بالحركية (الديناميكية) بمعنى آخر أنه يعتمد على قمته في السنوات السابقة.
- د. تستخدم هذه الطريقة في حالة وجود متغيرات مستقلة لا تعد خارجية، وهذا ما يعني ارتباطهما بحد الخطأ.

3. تقدير معلمت الأنموذج وتفسير النتائج:

- أ. **اختبار جذر الوحدة للبيانات المزدوجة:** يوضح الجدول رقم (1)، اختبار جذر الوحدة (الاستقرارية) لمتغيرات النموذج، إذ يشير الجزء الأيسر منه إلى النتائج في المستوى بينما يشير الجزء الأيمن منه إلى نتائج الاختبار للمتغيرات بعد أخذ الفرق الأول لها، إذ يلاحظ أن بعض المتغيرات المستقلة وهي (السيطرة على الفساد، وفاعلية الحكومة، والاستقرار السياسي) قد ظهرت مستقرة في المستوى، بمعنى آخر أنها لا تمتلك جذر وحدة. أما باقي متغيرات الدراسة وهي (حجم الحكومة، والجودة التنظيمية، وسيادة القانون، والصوت والمسألة) فقد ظهرت غير مستقرة في المستوى بمعنى أنها تمتلك جذر وحدة وهذا ما يشير إلى قبول فرضية العدم والتي تنص على أن هذه المتغيرات غير مستقرة، ومن ثم نقوم بأخذ الفروق الأولى لها لكي تصبح مستقرة.

جدول (1): نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات النموذج

Im, Pesaran, Shin Test				
Variables	At Level		At First Difference	
	Individual Intercept	Intercept Individual & Trend	Individual Intercept	Intercept Individual & Trend
Y	-1.60390	-2.54805	-20.7106	-16.3897
prob.	(0.0544)*	(0.0054)***	(0.0000)***	(0.0000)***
X ₁	-1.71815	-3.21252	-19.3208	-15.6122
prob.	(0.0429)**	(0.0007)***	(0.0000)***	(0.0000)***
X ₂	-2.56069	-2.76991	-20.8104	-15.5959
prob.	(0.0052)***	(0.0028)***	(0.0000)***	(0.0000)***
X ₃	-4.06391	-4.77343	-21.2422	-16.6997
prob.	(0.0000)***	(0.0000)***	(0.0000)***	(0.0000)***
X ₄	-0.89563	-2.46266	-19.2378	-16.3360
prob.	(0.1852) ^{n.s}	(0.0000)***	(0.0000)***	(0.0000)***
X ₅	-2.71722	-1.32960	-19.2378	-16.3360
prob.	(0.0033)***	(0.0918)*	(0.0000)***	(0.0000)***
X ₆	-1.32960	-17.6380	-17.6380	-14.1049
prob.	(0.0918)*	(0.0000)***	(0.0000)***	(0.0000)***

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على البيانات وبوساطة برمجية (EViews-13)

ب. اختبار التكامل المشترك للبيانات المزدوجة: يوضح الجدول رقم (2)، علاقات التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة، إذ يلاحظ من خلال النتائج أن هناك أربعة اختبارات من مجموع سبعة اختبارات تؤكد وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغير المعتمد والمتغيرات المستقلة وعند مستوى معنوية أقل من (1%)، وهذا ما يشير إلى جود علاقة طويلة الأجل بين هذه المتغيرات.

جدول (2): اختبار التكامل المشترك لمتغيرات النموذج

Pedroni Residual Cointegration Test
Variables: Y, X1, X2, X3, X4, X5, X6
Sample: 2005-2022
Included observations: 720
Cross-sections included: 40
Alternative hypothesis: common AR coefs. (within-dimension)

	Statistic	Prob.	Weighted Statistic	Prob.
Panel v-Statistic	-4.536026	(1.0000) ^{n.s}	-6.664818	(1.0000) ^{n.s}
Panel rho-Statistic	6.205903	(1.0000) ^{n.s}	7.298761	(1.0000) ^{n.s}
Panel PP-Statistic	-4.526239	(0.0000) ^{***}	-4.643986	(0.0000) ^{***}
Panel ADF- Statistic	-5.185945	(0.0000) ^{***}	-5.764958	(0.0000) ^{***}
Alternative hypothesis: individual AR coefs. (between-dimension)				
	Statistic	Prob.		
Group rho-Statistic	8.583524	(1.0000) ^{n.s}		
Group PP-Statistic	-8.317527	(0.0000) ^{***}		
Group ADF- Statistic	-5.912298	(0.0000) ^{***}		

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات وبوساطة برمجية (EViews-13)
ج. تطبيق مقدرات طريقة نظام العزوم المعممة (GMM): يوضح الجدول رقم (3)، نتائج العلاقة لتقدير أثر المتغيرات المؤسساتية (الحكومة) في حجم الحكومة بوساطة مقدرات نظام العزوم المعممة (GMM)، وعليه نستنتج ما يأتي:

- ❖ جاءت قيمة مؤشر حجم الحكومة بإشارة موجبة ومعنوية في مدة الإبطاء الأولى، بمعنى أن هناك علاقة طردية بين مؤشر حجم الحكومة ومدة الإبطاء الأولى، إذ إن ارتفاع $Y(-1)$ بمقدار نقطة واحدة سيؤدي إلى ارتفاع مؤشر حجم الحكومة بمقدار (0.512) نقطة.
- ❖ لمؤشر السيطرة على الفساد أثر عكسي ومعنوي، بمعنى أن زيادة مؤشر السيطرة على الفساد بمقدار نقطة واحدة سيؤدي إلى انخفاض مؤشر حجم الحكومة بمقدار (-0.527) نقطة. وهذا يتطابق مع جوهر النظرية الاقتصادية، إذ كلما تم السيطرة على الفساد وتقليصه في هذه البلدان عبر السياسات التي تتخذها هذه الحكومات سينعكس هذا على انخفاض حجم الحكومة.
- ❖ لمؤشر فاعلية الحكومة أثر طردي ومعنوي، بمعنى أن زيادة مؤشر فاعلية الحكومة بمقدار نقطة واحدة سيؤدي إلى ارتفاع مؤشر حجم الحكومة بمقدار (0.250) نقطة. وهذا يتم تفسيره عبر من تنفقه الحكومات من نفقات على البنية التحتية والمشاريع الخدمية كالصحة والتعليم لأن هذا يتعلق بجوهر وطبيعة عمل الحكومات.
- ❖ لمؤشر الاستقرار السياسي أثر عكسي ومعنوي، بمعنى أن زيادة مؤشر الاستقرار السياسي بمقدار نقطة واحدة سيؤدي إلى انخفاض مؤشر حجم الحكومة بمقدار (-0.365) نقطة. إن هذه النتيجة تتطابق مع النظرية الاقتصادية، إذ إن الاستقرار السياسي ستنعكس آثاره على طبيعة حجم الحكومة من خلال توجيه الانفاق بالصورة الصحيحة والفعالة.
- ❖ لمؤشر الجودة التنظيمية أثر طردي ومعنوي، بمعنى أن زيادة مؤشر الجودة التنظيمية بمقدار نقطة واحدة سيؤدي إلى ارتفاع مؤشر حجم الحكومة بمقدار (0.657) نقطة.

- ❖ لمؤشر سيادة القانون أثر طردي ولكنه غير معنوي؛ كون أن القيمة الاحصائية للمعلمة عند مستوى معنوية أكبر من (5%). أي لا أثر لهذا المؤشر على حجم الحكومة.
- ❖ لمؤشر الصوت والمسألة أثر طردي ومعنوي، بمعنى أن زيادة مؤشر الصوت والمسألة بمقدار نقطة وأحدة سيؤدي إلى ارتفاع مؤشر حجم الحكومة بمقدار (0.389) نقطة. وذلك عبر ما تنفقه تلك الحكومات على العملية السياسية والانتخابات في تلك البلدان، وكذلك الحملات والدعاية لتلك الفعاليات المرتبطة بالعملية السياسية في تلك البلدان والتي تتطلب انفاقاً كبيراً ينعكس على زيادة حجم وتدخل الحكومات.

جدول (3): نتائج التقدير لمتغيرات الدراسة باستخدام مقدرات (GMM)

Method: Panel Generalized Method of Moment (GMM)				
Dependent Variable: Y				
Transformation: First Differences				
Sample (adjusted): 2005 2022				
Periods included: 18				
Cross-sections included: 40				
Total panel (balanced) observations: 720				
Variables	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
Y(-1)	0.512466	0.018078	28.34706	(0.0000)***
X1	-0.527206	0.147219	-3.581095	(0.0004)***
X2	0.250383	0.126455	1.980010	(0.0481)***
X3	-0.364789	0.079640	-4.580475	(0.0000)***
X4	0.656996	0.209143	3.141375	(0.0018)***
X5	0.011659	0.207155	0.056280	(0.9551) ^{n.s}
X6	0.388774	0.207545	1.873208	(0.0614)*

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات وبوساطة برمجية (EViews-13)

د. اختبار الكشف عن اتساق القيم المقدرة للنموذج: يوضح الجدول رقم (4)، نتائج اختبار (Arellano & Bond) والخاص بالكشف عن اتساق القيم المقدرة لمعاملات انحدار مقدرات (GMM)، إذ يلاحظ أن قيمة احصائية اختبار الارتباط التسلسلي من الدرجة الأولى (AR1) قد بلغت (-4.255) وبمستوى معنوية أقل من (1%). أما قيمة احصائية اختبار الارتباط التسلسلي من الدرجة الثانية (AR2) فقد بلغت (-1.435) وبمستوى معنوية أكبر من (5%). وهذا ما يشير إلى قبول فرضية عدم والتي تنص على أن حد الخطأ الأصلي غير مرتبط تسلسلياً من خلال استخدام اختبار (AR2)، وهذا ما يستوفي شروط ومتطلبات تطبيق مقدرات (GMM).

جدول (4): اختبار اتساق القيم المقدرة للنموذج

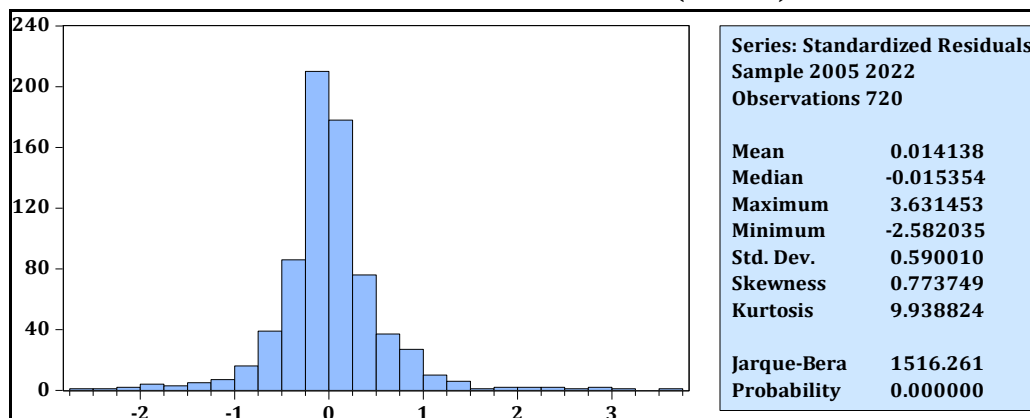
Arellano-Bond Serial Correlation Test				
Equation: Untitled				
Sample: 2003 2022				
Included observations: 720				
Test order	m-Statistic	Rho	SE(rho)	Prob.
AR(1)	-4.254820	-99.594466	23.407446	(0.0000)***
AR(2)	-1.435423	-17.861879	12.443636	(0.1512) ^{n.s}

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات وبوساطة برمجية (EViews-13) ه. اختبار الكشف عن معنوية النموذج المقدر: يوضح الجدول رقم (5)، نتائج اختبار (Wald) للكشف عن معنوية النموذج المقدر، إذ بلغت القيمة الإحصائية للاختبار (4.465) وبمستوى معنوية أقل من (1%) وهذا ما يشير رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة والتي تشير إلى معنوية النموذج ككل، وبمعنى آخر أن المتغيرات الداخلة في النموذج مهمة أو صحيحة ومن ثم فإن تقدير النموذج وفق مقدرات (GMM) كان صحيحاً.

جدول (5): اختبار الكشف عن معنوية النموذج المقدر

Wald Test			
Equation: Untitled			
Test Statistic	Value	Df	Probability
F-statistic	4.464732	(5, 713)	(0.0000)***
Chi-square	2.232366	5	(0.0000)***

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات وبوساطة برمجية (EViews-13) و. اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر: يوضح الشكل رقم (1)، نتائج اختبار (Jarque Bera) للكشف عن مشكلة التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر، إذ يلاحظ أن القيمة الإحصائية للاختبار قد بلغت (1516.261) وبمستوى معنوية أقل من (1%)، وهذا ما يشير إلى رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة والتي تشير على أن البواقي المتولدة من النموذج المقدر لا تتبع التوزيع الطبيعي بمعنى آخر أن البواقي تتوزع توزيعاً غير طبيعياً، وهذا ما يستوفي شروط ومتطلبات تطبيق مقدرات (GMM).



شكل (1): اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر

الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات وبوساطة برمجية (EViews-13)

الاستنتاجات والمقترحات**اولاً. الاستنتاجات:**

1. من خلال استخدام طريقة مقدرات نظام العزوم المعممة (GMM)، جاءت قيمة مؤشر حجم الحكومة بإشارة موجبة ومعنوية في مدة الإبطاء الأولى، بمعنى أن هناك علاقة طردية بين مؤشر حجم الحكومة ومدة الإبطاء الأولى، إذ إن ارتفاع $Y(-1)$ بمقدار نقطة واحدة سيؤدي إلى ارتفاع مؤشر حجم الحكومة بمقدار (0.512) نقطة.
2. لمؤشر السيطرة على الفساد أثر عكسي ومعنوي، بمعنى أن زيادة مؤشر السيطرة على الفساد بمقدار نقطة واحدة سيؤدي إلى انخفاض مؤشر حجم الحكومة بمقدار (-0.527) نقطة. وهذا يتطابق مع جوهر النظرية الاقتصادية، إذ كلما تم السيطرة على الفساد وتقليصه في هذه البلدان عبر السياسات التي تتخذها هذه الحكومات سينعكس هذا على انخفاض حجم الحكومة.
3. لمؤشر الاستقرار السياسي أثر عكسي ومعنوي، بمعنى أن زيادة مؤشر الاستقرار السياسي بمقدار نقطة واحدة سيؤدي إلى انخفاض مؤشر حجم الحكومة بمقدار (-0.365) نقطة. أن هذه النتيجة تتطابق مع النظرية الاقتصادية، إذ إن الاستقرار السياسي ستنعكس آثاره على طبيعة حجم الحكومة من خلال توجيه الانفاق بالصورة الصحيحة والفعالة.
4. لمؤشر سيادة القانون لم تظهر أي آلية تأثير على حجم الحكومة من خلال النتائج التي ظهرت بالنموذج القياسي.
5. أما مؤشرات فعالية الحكومة ومؤشر الجودة التنظيمية ومؤشر الصوت والمساءلة جاءت العلاقة طردية. وهذا نتيجة طبيعة وأوضاع هذه البلدان وكذلك البنية المؤسساتية القائمة عليها تلك الحكومات.

المقترحات:

1. لا بد من انشاء بنية مؤسساتية قوية تدعم آلية تنفيذ واجراءات تلك البلدان فيما يخص ضبط الانفاق، وكذلك تحديد حجم الحكومة عبر ضبط الانفاق العام للدولة بما يعزز النمو الاقتصادي المستدام.
2. السيطرة على الفساد بما يعزز حصول أفراد المجتمع على الخدمات الاساسية كالـتعليم والصحة، وتوجيه الانفاق بما يعزز من وضعهم الاقتصادي، واعادة توزيع الدخل القومي لصالحهم.
3. دعم عملية الاصلاح الاقتصادي لتلك البلدان عبر اصلاح مؤسساتها الاقتصادية والسياسية، وكذلك فيما يتعلق بالمؤسسات الرسمية وغير الرسمية.
4. دعم عملية الاستقرار السياسي في تلك البلدان، وتشجيع المشاركة في العملية السياسية. بما يضمن حصولهم على التمثيل الحقيقي الذي يضمن عدالة توزيع الدخل، والحصول على الخدمات عبر مؤسسات حقيقية.

المصادر**اولاً. المصادر العربية:**

1. الريكاني، مهدي صالح، 2023، تأثير حجم الحكومة على مؤشر الفساد في ضوء اختلاف مستويات الديمقراطية في دول مختارة مع الاشارة الى العراق، اطروحة دكتوراه غي منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل، الموصل، العراق.
2. سعيد، صفا فيصل، 2023، تأثير حجم الحكومة على التنمية الاقتصادية في الدول العربية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل، الموصل، العراق.

ثانياً: المصادر الأجنبية:

1. Abubakar, Sule, (2020), Institutional Quality and Economic Growth: Evidence from Nigeri, African Journal of Economic Review, Volume VIII, Issue I.
2. Adday, Noor Shadahan, Role of strategic leadership in increasing the efficiency of Iraq's institutional performance, NTU Journal for Administrative and Human Sciences / Special Issue, DOI: <https://doi.org/10.56286/ntujahs>
3. Afonso, A., & Jalles, J. T., (2019), Government Size and Economic Growth: A Review of International Literature. Journal of Economic Surveys, 33(2).
4. Anto'nio Afonso, Joa'õ Tovar Jalles, 2015, Economic performance, government size, and institutional quality, Empirica (2016) 43:83–109 DOI 10.1007/s10663-015-9294-2.
5. Greene, William H., 2012, Econometric Analysis, 7th Ed, England.
6. James L. Butkiewicz & Halit Yanikkaya (2011) Institutions and the Impact of Government Spending on Growth, Journal of Applied Economics, 14:2, 319-341, [https://doi.org/10.1016/S1514-0326\(11\)60017-2](https://doi.org/10.1016/S1514-0326(11)60017-2).
7. James L. Butkiewicz & Halit Yanikkaya, (2011), Institutions and the Impact of Government Spending on Growth, Journal of Applied Economics, 14:2, 319-341, DOI: 10.1016/ S1514-0326(11)60017-2.
8. Khan, Muhmmad, Saqlin, Raza, and Xuan Vinh Vo, (2020), Government Spending and Economic Growth Relationship: CAN A Better Institutional Quality Fix the Outcomes, The Singapore Economic Review, World Scientific Publishing Company DOI: 10.1142/S0217590820500216.
9. Kunawotor, Mark; Ahiabor, Godson; Yobo, Eric, 2024, Government size, Institutional quality, Economic welfare, International Journal of Social Economics, IJSE-01-2024-0075.R1.
10. Mujahid1, Hafsa Zahur, Syed Khalil Ahmed, Sharique AyubI, Nishwa Iqba, (2022), The Relationship Between Government Size, Economic Volatility, and Institutional Quality: Empirical Evidence from Open Economies, Journal of Asian Finance, Economics and Business Vol 9 No 5 0019–0027.
11. Nupur Nirola, Sohini Sahu, 2019, The interactive impact of government size and quality of institutions on economic growth- evidence from the states of Ind, Department of Economic Sciences, Indian Institute of Technology Kanpur, Indian, doi: 10.1016/j.heliyon.2019. e01352.
12. Siyakiya, Puruweti, (2017), The Impact of Institutional Quality on Economic Performance: An Empirical Study of European Union 28 and Prospective Member Countries, World Journal of Applied Economics 3(2):3-24 doi:10.22440/wjae.3.2.1 R.
13. Sobhee, Sanjeev K., (2010), Would Better Institutional Quality Contribute towards Reducing the Size of Government in Sub-Saharan Africa, Margin—The Journal of Applied Economic Research, 4:3 265–278 SAGE Publications Los Angeles/London/New Delhi/Singapore/Washington DC DOI: 10.1177/097380101000400301.
14. Transparency International, (2003-2023), Global Corruption Perception Index.
15. Waqas MEHMOOD, Rasidah MOHD-RASHID, Attia AMAN-ULLAH, Chui Z, 2021, Country-Level Institutional Quality and Public Debt: Empirical Evidence from Pakistan, Journal of Asian Finance, Economics and Business, Vol 8 No 4, 0021–003.
16. World Bank, 2025, Data and Statistics, World Development Indicators, Washington, USA.